مدير عام الاستصلاح: المشروع بنحو ٣,٥ مليارات وسيوضع في الاستثمار خلال الموسم الشتوي القادم

الحكومة توافق على ملحق عقد إعادة تأهيل الجزء الأول من سهول حلب الجنوبية

محمود الصالح

وافق رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس على توصية اللجنة الاقتصادية بالمصادقة على ملحق للعقد المبرم بين المؤسسة العامة لاستصلاح الأراضي ومؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية لاستكمال أعمال إعادة تأهيل الشريحة ٣٠٠٠ هكتار من مشروع ري ٧٤٠٠ هكتار بسهول حلب الجنوبية.

ويعد المشروع من مشاريع الري المهمة والحيوية ويستخدم تقنيات الري الحديثة /رش- تنقيط/، ويشجع الأهالي على العودة إلى قراهم واستثمار الأراضي الزراعية للمساهمة باستقرار المناطق الزراعية ودعم الاقتصاد الوطني.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد المدير العام للمؤسسة العامة لاستصلاح الأراضي ربيع العلي أن المشروع يعتبر أحد المشاريع الإستراتيجية في مجال الري والتي تلقى كل الاهتمام والدعم الحكومي نظراً لما توفره من مجالات تنمية شاملة في دعم الاقتصاد الوطني، وتسهيل عودة الأهالي إلى أراضيهم المنتجة التي تعرضت للتخريب على أيدي المجموعات الإرهابية.

وأضاف إن وزارة الموارد المائية ومن خلالها المؤسسة العامة لاستصلاح الأراضي تعمل على إعادة تأهيل كل مشاريع الري التي نفذت خلال سنوات طويلة وتروى من نهر الفرات، لأن هذه المشاريع هي السبيل الوحيد لتحقيق الأمن الغذائي في وطننا، حيث تقوم الشركات الوطنية ورغم الحصار وبالاعتماد على الإمكانيات الذاتية والخبرات المحلية بإعادة تأهيل محطات الضخ وشبكات الري وأنظمة الصرف في تلك المشاريع.

ولفت إلى أن مشروع إرواء سهول حلب الجنوبية يعتبر من المشاريع المهمة التي تنفذها المؤسسة العامة لاستصلاح الأراضي ويهدف إلى إرواء ٦٥ ألف هكتار من الأراضي الزراعية والحقول بالريف الجنوبي لمحافظة حلب من خلال إعادة تأهيل منظومة الري التي تعرضت للتخريب بفعل الإرهاب وجر المياه من قناة الجر الرئيسة لنهر الفرات بدءاً من المأخذ قرب منطقة السفيرة وصولاً لقرى وبلدات خان طومان.

وقال: يكسب المشروع ٣٠٠٠ هكتار الشريحة الأولى من سهول حلب الجنوبية حيوية وأهمية اقتصادية واجتماعية كونه يمتاز بأراض خصبة وكثافة سكانية عالية تشمل مناطق الزربة والعيس والقرى المحيطة بها وقد خضعت لإعادة تأهيل نتيجة الإضرار الكبيرة التي تعرضت لها تجهيزات المشروع كونه يعمل على الري الحديث ولذلك حظي باهتمام الحكومة حيث تمت المباشرة به في مطلع عام ٢٠٢٠ وسيوضع بالاستثمار في الموسم الشتوي الحالي وبكلفة ستصل إلى نحو ٣,٥ مليارات ل.س. علماً أن المشروع يستمد مياهه من محطة ضخ البابيري عبر القناة الرئيسة وقناة الري المغذية للمشروع ويتألف من تجهيزات ومعدات الري الحديث مثل المآخذ المائية والصمامات وقد عملت المؤسسة على تشكيل لجان لحماية هذه التجهيزات بعد أن تعرضت إلى سرقة في الآونة الأخيرة.

شروط تعجيزية للإقراض في المصرف العقاري

أسعد: سياسة المصرف تحصيل القروض «كأموال» وليس كعقارات لبيعها بالمزادات

طرطوس - ربا أحمد

يدخل المواطن البسيط أو الموظف اليوم إلى المصرف العقاري في طرطوس بأمل وبخرج بعجب بسبب الشروط غير المتوافرة لدى الشريحة الأكبر من الناس، وهو ما أكدته الشكوى المقدمة إلى «الوطن» والتي جاء فيها: «نضع أمامكم شكوانا عن حرمان شريحة كبيرة من المواطنين من حقهم في الاستفادة من قروض المصرف العقاري بسبب الإجراءات التعسفية والطلبات غير المبررة التي تضعها الإدارة العامة.. برأينا..

فمثلاً قرض شراء بقيمة /٥٠/ مليوناً لشقة جاهزة بمدينة طرطوس تحتاج إما لكفالة /٢٠/ موظفاً لكون كل مليون واحد بحاجة إلى ٣٥ ألف ل. س، وهم يجب أن يوقعوا إلى جانبه نفسه، أو كفالة لسجل تجاري أو صناعي مسدد بالمالية عن أعوام ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ مع كفالة موظفين اثنين أو أكثر، علماً أن كفالة السجل لو كانت مدفوعة من عام ٢٠١٠ حتى ٢٠٢١ ولكن غير مسدد في ٢٠١٩ تلغى الكفالة.

وعليه نحن نتساءل أين التسهيلات؟ الا يمكن للشقة التي قيمتها أكثر من /١٥٠/ مليوناً أن ترهن وتكفل نفسها؟ ألا يكفي ستة موظفين على رأس عملهم للكفالة؟ ألا يكفي براءة ذمة مالية وقدم سنة للسجل للكفالة؟ إضافة إلى أنه عند الاستفسار عن الكفلاء الذين على رأس عملهم تبين لنا أنه سيطلب من الكفيل شروط براءة ذمة من المصارف وبعدم كفالته لأحد..

والسؤال هل يوجد موظف غير مدين لمصرف أو كفيل لأحد في هذه الظروف؟ في الوقت التي أعطت فيه المصارف الخاصة تسهيلات رائعة للحصول على قرض الشراء ولكن بفائدة تصل إلى ١٤ بالمئة ما يعني قسطاً شهرياً كبيراً يصعب على المواطن العادي تسديده، لذلك نتوجه بنحو المصرف العقاري بفائدة نحو ١١ بالمئة.

لذا نرجو تبسيط الإجراءات قدر الإمكان، والطلب الأهم أن يكون قدم السجل لسنة واحدة بدل سنتين أسوة بالمصارف الخاصة وكون السنة شارفت على الانتهاء، علماً أن المصرف يجري كشفاً على الواقع للتأكد من استمرار المهنة.

للإجابة عن الشكوى ولتوضيح أسباب غياب التسهيلات التي تواجه المقترض لكون أصبح الفارق كبيراً بين قيمة الرواتب وأسعار العقارات أجابت مديرة المصرف العقاري بطرطوس زينة أسعد لـ«الوطن» أن غاية المصرف العقاري هو دعم الحركة العمرانية في البلاد وتنشيط بناء السكن والمنشآت السياحية وفق الخطة الإنمائية العامة للدولة، وبالتالي من ضمن سياسة المصرف تحصيل الأموال التي يتم توظيفها كقروض وبشكل مادي أولاً وليس عقارياً أي (بيع العقارات للتحصيل إلا في الحالات القصوى إذا بيعت بالمزاد العلني أو أحيلت ملكيتها لاسم المصرف).

وكل ذلك يتطلب تقديم كفالات مالية من (موظف أو تجار أو مهندسين)، وبالنسبة لعدد الكفلاء المطلوبين لمنح القروض فإن ذلك يعود لرواتب الموظفين والتزاماتهم المادية، أي يمكن الاكتفاء بعدد قليل من الكفلاء في حال عدم وجود التزامات عليهم لمصارف أخرى.

وبالنسبة لكفالة التجار فإضافة للملاءة المالية يجب ضمانة استمرارية العمل السابقة واللاحقة وهذا يبرر أن يكون عمر السجل سنتين أو أكثر أو ما يثبت العمل للمدة نفسها، مبنية أن عمل المصارف يتم بوجهة نظر أخطار الائتمان وليس بلغة العاطفة، ووضع شروط صارمة هو حماية للمصرف والمقترض في ظل الوضع الاقتصادي الحالي ولاسيما بعد التعثر لعدد كبير من القروض السابقة.

وضع إشارة في مديرية النقل على السرافيس المخالفة وحرمانها من المحروقات

عضو مكتب تنفيذي لـ«الوطن»: على المواطن الإبلاغ عن أي سرفيس لا يلتزم

اللاذقية – عبير سمير محمود

أكد عضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل في محافظة اللاذقية مالك الخيّر لـ«الوطن»، تم التواصل لتحسين واقع النقل في المحافظة ريفاً ومدينة وفق توجيهات الجديدة، بسنداء، بكسا، كرساثا، بللوران، الدائري الشمالي.

ولفت إلى تكليف كل رؤساء الوحدات الإدارية – البلديات والمخاتير والتنسيق مع الوحدات الشرطية بمتابعة خطوط النقل بمناطقها، وإعلام المكتب التنفيذي بمدى التزام السرافيس وتسجيل أرقام المخالف والمتسرب منها لمعاقبتها بإيقاف بطاقة محروقات لمدة ٩٠ يوماً ووضع إشارة على المركبة، منوهاً بأنه لن يتم إعادة تفعيل البطاقة أو فك الإشارة إلا بعد تسطير كتاب من رئيس الوحدة الإدارية بتعهد السرفيس المعاقب بالالتزام بالعمل وتأمين نقل الركاب حتى نهاية الخط المرخص له.

وبين أن هناك عقوبات قد تصل إلى السوق للقضاء المختص بصفة موجوداً، ومنها مخالفة الإتجار غير المشروع بالمحروقات، إضافة لوجود عقوبات مالية بحق السرافيس المخالفة وفق القانون، ومنها مبلغ ٣٥ ألف ليرة لكل مخالفة عدم الوصول إلى نهاية الخط أو امتناع سائق السرفيس

إلى معاقبة حوالي ٢٠٠ سرفيس على خطوط الريف والمدينة خلال الفترة القليلة الماضية ما بين إيقاف البطاقة الذكية وإيقاف معاملة النقل (وضع إشارة)، ومنها سرافيس من خطوط ريف جبلة، سقوبين، باب جنة، عرامو، بسندبانة، ضاحية الإسكان الجديدة، بسنادا، بكسا، كرساثا، بللوران، الدائري الشمالي.

ولفت إلى تكليف كل رؤساء الوحدات الإدارية – البلديات والمخاتير والتنسيق مع الوحدات الشرطية بمتابعة خطوط النقل بمناطقها، وإعلام المكتب التنفيذي بمدى التزام السرافيس وتسجيل أرقام المخالف والمتسرب منها لمعاقبتها بإيقاف بطاقة محروقات لمدة ٩٠ يوماً ووضع إشارة على المركبة، منوهاً بأنه لن يتم إعادة تفعيل البطاقة أو فك الإشارة إلا بعد تسطير كتاب من رئيس الوحدة الإدارية بتعهد السرفيس المعاقب بالالتزام بالعمل وتأمين نقل الركاب حتى نهاية الخط المرخص له.

وبين أن هناك عقوبات قد تصل إلى السوق للقضاء المختص بصفة موجوداً، ومنها مخالفة الإتجار غير المشروع بالمحروقات، إضافة لوجود عقوبات مالية بحق السرافيس المخالفة وفق القانون، ومنها مبلغ ٣٥ ألف ليرة لكل مخالفة عدم الوصول إلى نهاية الخط أو امتناع سائق السرفيس عن نقل الركاب على طول امتداد الخط.

وشدد عضو المكتب التنفيذي على ضرورة تعاون المواطن في الحد من أزمة النقل عبر تفعيل ثقافة الشكوى والإبلاغ عن أي سرفيس لا يلتزم بالعمل، فمن حق المواطن أن يُخدم بوسائل النقل ويتم تأمينه من منطقته إلى موقع عمله أو أي وجهة كانت، منوهاً بأنه عند تقديم الشكوى لا يتم إبلاغ سائق السرفيس بمن اشتكى عليه وذلك حرصاً على المصلحة العامة.

في المقابل، أكد الخيّر أن الميكروباصات التي يثبت التزامها بالعمل سيتم تحفيزها على متابعة عملها بزيادة مخصصاتها من الوقود، بما يشجع باقي السرافيس على الحذو حذوها، والتالي يضمن تأمين نقل الركاب والقضاء على الازدحام بشكل كبير.

وذكر عضو المكتب التنفيذي أن عدد السرافيس المسجلة في محافظة اللاذقية حوالي ٣٣٠٠ سرفيس مسجل ما بين خطوط المدينة وخطوط ريف المحافظة.

وفي السياق، لفت الخيّر إلى استمرار العمل بتسيير ياصات نقل داخلي إلى الريف وفق الحاجة، إضافة لتخفيف الاختناقات على أي خط للسرافيس يتم لحظ الازدحام عليه خاصة في أوقات الذروتين الصباحية والمسائية بما يؤمن نقل الركاب إلى مناطقهم عبر ياصات الشركة.

أهالي حمص يشتكون من واقع الكهرباء

مدير الكهرباء لـ«الوطن»: لا يوجد أي خط معفى من التقنين بشكل كامل

حمص - نبال إبراهيم

تتوالى شكاوى المواطنين في حمص وريفها بشكل يومي «للوطن» حول الانقطاع المتكرر والطويل للتيار الكهربائي الذي يصل في بعض الأحياء والقرى إلى ما يزيد على ٦ ساعات قطع ولا تتجاوز الساعة الواحدة وصل التي تنقطع خلالها الكهرباء مراراً وتكراراً أيضاً، علاوة عن كثرة الأعطال التي تطرأ على الشبكة الكهربائية والتي قد تستمر لعدة أيام في بعض المناطق أو الشوارع.

ولفت عدد من المشتكين إلى أن برنامج التقنين الكهربائي في المحافظة لا يطبق بشكل جيد أو عادل فهناك خطوط تعفى من التقنين على مدى عدة أيام متعاقبة أو العديد من الساعات المتتالية خلال اليوم الواحد.

من جانبه أكد مدير عام شركة كهرباء حمص صالح عمران لـ«الوطن» أنه في الظرف الحالي بات معروفاً للجميع واقع الشبكة الكهربائية نتيجة لنقص كميات الكهرباء المولدة التي تتسبب بساعات تقنين طويلة على المواطنين، لافتاً إلى أن الكميات المخصصة حالياً للمحافظة لا تكفي إلا لبرنامج التقنين المطبق حالياً بواقع ٥ ساعات قطع وساعة واحدة فقط وصل، مبيناً أن ساعة كهرباء غير كافية لتلبية كل مستلزمات المواطنين من الكهرباء وخاصة مع النقص الحاصل في باقي المواد الأساسية كالمازوت والغاز، الأمر الذي دفع المواطنين إلى الاعتماد على استخدام الكهرباء في مختلف الاحتياجات المنزلية من طبخ وتسخين مياه وتدفئة وغير ذلك.

التقنين حالياً خمس ساعات قطع وساعة وصل

لافتاً إلى أن هذا خلق حالة فنية ليست جيدة على الشبكة الكهربائية من خلال ارتفاع نسبة الحمولات وتضاعفها نتيجة للاستجرار الكبير للتيار الكهربائي بمختلف الاستخدامات المنزلية في المحافظة خلال فترة التغذية الكهربائي، وهذا ما أدى فنياً إلى ضعف في الشبكة الكهربائية وباتت مراكز التحويل تتحمل ٤ أضعاف حمولتها اللحظية الاسمية، وذلك نتيجة للاستخدام المباشر للتيار الكهربائي حين وصوله في مختلف الاحتياجات ما تسبب بمشكلة كبيرة على الشبكة التي هي في الأساس ليست في ظروف استثمار مثالية.

وبيّن أن ارتفاع الحمولات بشكل كبير يتسبب بأعطال مباشرة كبيرة من فصل للخزانات وانقطاع الأكبال والشبكات والأهم من ذلك عدم استقرار التردد الذي يشغل الحمايات الترددية في محطات التحويل التي بسببها يتم فصل الكهرباء على الفور في حال انخفض التردد، وهذا الأمر ضروري لحماية الشبكة الكهربائية من الانهيار على مستوى القطر.

وبيّن أن الورش الفنية وورش الطوارئ في الشركة لم تتوقف عن صيانة الشبكة وتحسين وتبديل مراكز التحويل باستطاعات أكبر منذ بداية زيادة الحمولات مع بدء فصل الشتاء.

ولفت عمران إلى أن حجم أعمال الصيانة للشبكة الكهربائية كان كبيراً مع بداية فصل الشتاء وحتى تاريخه نتيجة للاستهلاك الزائد، مبيناً أن الكميات التي تصل المحافظة من الكهرباء تقوم الشركة بتوزيعها بعدالة بين مختلف أنحاء المحافظة وفق برنامج التقنين المطبق.

وحول وجود خطوط معفاة بالمحافظة أكد عمران أنه لا يوجد أي خط معفى من التقنين بشكل كامل في كل أنحاء المحافظة (مدينة وريفاً)، إلا أن هناك حالات استثنائية إنسانية قد تستوجب أن تعفي أحد الخطوط ويتم تأمين التغذية الكهربائية لها لعدة ساعات لا أكثر وذلك لمواضيع مهمة تتعلق بالصحة والمياه، بحيث يوجد تنسيق بين المحافظة ومؤسستي المياه والكهرباء لإيصال التغذية الكهربائية للمناطق التي تحتاج لتغذية بالمياه وهي متغيرة دائماً، إضافة إلى أنه وضمن جائحة كورونا ولضرورة الوضع الصحي يتم تأمين التغذية الكهربائية لأي مشفى يعاني فقدان الكهرباء على خطه لتعطل المولدات فيه أو أي سبب آخر وذلك بتوجيهات من المحافظة، مشيراً إلى أن كل المحافظة تخضع لبرنامج التقنين باستثناء المدينة الصناعية فتقنينها أسبوعي.